الجيوبوليتيك المائي
وأثره على تحول توازنات
القوة في الشرق الأوسط

أ.م.د. عباس فاضل علوان
جامعة الكوفة - كلية العلوم السياسية

مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث
Enki Foundation for Studies and Research

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) المختبر العالمي الأكثر تعقيداً لدراسة التفاعلات بين الندرة الطبيعية والمنافسة السياسية، حيث يبرز الأمن المائي (Water Security) كحجر زاوية في صياغة استراتيجيات البقاء القومي، إن مفهوم (الهيدروبوليتيك - Hydropolitics) لا يقتصر في هذا الإقليم القاحل على تقاسم حصص لترية بل يمتد ليشمل صراع الإرادات حول السيادة والهيمنة والقدرة على فرض الأمر الواقع، وفي ظل وجود أكثر من 60% من الموارد المائية السطحية في المنطقة العربية نابعة من خارج حدودها السياسية تتحول المياه من مورد طبيعي إلى أداة جيوسياسية فعالة قادرة على إعادة رسم خرائط النفوذ وتغيير موازين القوى التقليدية، إن التحول من منطق (تقاسم المياه) إلى منطق (عسكرة المياه -Water Militarization قد جعل من السيطرة على منابع الأنهار الدولية (Transboundary Rivers) ميزة استراتيجية تضاهي في قيمتها السيطرة على الموارد النفطية، مما دفع القوى الإقليمية الكبرى إلى تبني سياسات هيدروليكية طموحة تهدف إلى تعديل الميزان الاستراتيجي لصالحها على حساب دول المصب.

وبناءً على هذا المشهد المتداخل، فإن فهم التحولات العميقة في بنية القوة الإقليمية يستدعي غوصاً تحليلياً في ملفات الأنهار الكبرى والتفاعلات القانونية والمناخية، وهو ما سيتم استعراضه عبر المحاور العلمية التالية:

أولاً: حوض النيل وتحطم أسطورة الهيمنة الأحادية

شكل حوض النيل لعقود طويلة نموذجاً لما يعرف بـ (الهيدرو- هيجيموني) (Hydro-hegemony) المتمثلة في السيطرة المصرية التاريخية على تدفقات النهر مستندة إلى اتفاقيات 1929 و1959 التي منحتها حق النقض (Veto Power) على أي مشاريع في المنبع، ومع ذلك يمثل تدشين إثيوبيا لسد النهضة الإثيوبي الكبير (Grand Ethiopian Renaissance Dam - GERD) نقطة انقلاب جيوسياسية لم يسبق لها مثيل، إثيوبيا كدولة مراجعة (Revisionist State) للوضع القائم نجحت في توظيف مشروع السد كأداة لتغيير موازين القوى في القرن الأفريقي منتقلة من دور (المزود السلبي) للمياه إلى (المتحكم النشط) في تدفقاتها، هذا السد الذي تبلغ سعته التخزينية نحو 74 مليار متر مكعب لا يهدف فقط لتوليد الطاقة الكهرومائية (Hydropower) بل يمثل رمزاً للسيادة الوطنية الإثيوبية وتحدياً مباشراً لدولة المصب التي تعتبر النهر خطاً أحمر استراتيجياً، اذ إن الانتقال من القوة المادية (Material Power) المتمثلة في التفوق العسكري والمالي المصري إلى القوة الجغرافية (Geographical Power) التي استغلتها إثيوبيا بذكاء في لحظات الارتباك السياسي الإقليمي، حيث أدى ذلك إلى خلق واقع استراتيجي جديد

«المياه لم تعد مجرد مورد طبيعي خاضع للقسمة، بل أصبحت أداة سيادية مركزية وسلاحاً جيوسياسياً يملك القدرة على إعادة رسم خرائط النفوذ وتغيير موازين القوى التقليدية.»

يعتمد على فرض الأمر الواقع (De facto status) ولم يعد الصراع تقنياً حول سنوات الملء والتشغيل بل تحول إلى صراع حول (الاعتراف) بحقوق جديدة تضرب بجذورها في مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول مقابل الحقوق المكتسبة (Acquired rights) كما أن دخول فواعل دولية جديدة، مثل الصين كممول بديل للمشاريع الهيدروليكية، قد قوض (سلطة النقض المالية) التي كانت تمارسها مصر عبر المؤسسات الدولية التقليدية، وبذلك تحول حوض النيل من منطقة نفوذ أحادية إلى ساحة تنافسية متعددة الأطراف حيث تسعى إثيوبيا لربط دول الجوار بشبكة طاقة إقليمية تجعل من أديس أبابا (بطارية أفريقيا) وهو ما يمنحها نفوذاً سياسياً يتجاوز حدود الجغرافيا المائية ويضع الأمن القومي المصري أمام تحدي الابتزاز الهيدروليكي الدائم.

ثانياً: منظومة دجلة والفرات وسياسات السيادة المطلقة

تمثل العلاقة المائية بين تركيا وسوريا والعراق تجسيداً حياً لنظرية السيادة الإقليمية المطلقة (Absolute Territorial Sovereignty) أو ما يعرف بـ (عقيدة هارمون - Harmon Doctrine حيث تعتبر أنقرة نهري دجلة والفرات (مياهاً عابرة للحدود) وليسا نهرين دوليين مما يمنحها في رؤيتها الحق الكامل في التصرف بمياههما كمورد وطني تركي تماماً كالنفط في العراق، إن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)الذي يتضمن بناء 22 سداً و19 محطة للطاقة يمثل الأداة التركية الأقوى لإعادة هندسة الجغرافيا السياسية للمشرق العربي، ومن خلال سد (أتاتورك) وسد (أليسو) تمكنت تركيا من امتلاك (سلاح الصنبور) الذي يمكن استخدامه للمقايضة في ملفات أمنية معقدة مثل ملف حزب العمال الكردستاني (PKK) أو ملفات

النـزاع في شـمال سـوريا، اذ ان العـراق وسـوريا كدولـتي مصـب وجدا نفسيهما في حالة تبعية مائية (Water Dependency) قسرية حيث انخفضت الواردات المائية بنسب هائلة مما أدى إلى جفاف الأهـوار وتدميـر القطـاع الـزراعي وتملـح التربـة، تركيـا توظف الفائض المائي كعامل (جذب استراتيجي) عبر مشاريع متعـددة، محاولـة فـرض نفسـها كمركـز إقليـمي للمـوارد ليـس فقط للمياه بل كجسر للطاقة والتجارة، حيث إن غياب اتفاقية قانونيـة ملزمـة وشـاملة وإصـرار تركيـا عـلى إدارة الملـف بشـكل ثنـائي أو أحـادي، يعكـس تحـولاً في ميـزان القـوى لصالـح القـوة الإقليميـة الصاعـدة الـتي تسـتخدم الجغرافيـا المائيـة لتعويـض نقـص المـوارد الهيدروكربونيـة لديهـا ممـا يجعـل الأمـن الوطـني العـراقي والسـوري رهينـة للتقلبـات السياسـية في أنقـرة.

ثالثاً: الجيوبوليتيك الإسرائيلي وعسكرة (الثروة الزرقاء)

تعتبر المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني قضية وجودية تسبق في أهميتها رسم الحدود السياسية حيث ارتبطت حدود دولة إسرائيل في المدرك المؤسس من (النيل إلى الفرات)، ومنذ احتلال الضفة الغربية والجولان عام 1967 انتهجت إسرائيل سياسة (عسكرة المياه) لضمان تفوقها النوعي، حيث سيطرت بشكل مطلق على الأحواض الجوفية الجبلية (Mountain Aquifers) وحوض نهر الأردن ومنعت الفلسطينيين من حفر الابار أو تطوير بنيتهم التحتية المائية عبر (الأوامر العسكرية) القمعية، هذا الواقع خلق (أبارتهايد مائي- Water Apartheid) حيث يتم استنزاف الموارد الفلسطينية لصالح المستوطنات بأسعار مدعومة، بينما يواجه أصحاب الأرض أزمات عطش مصطنعة، اذ ان إسرائيل لا تكتفي بالسيطرة على المياه الطبيعية بل تسعى عبر ريادتها في تكنولوجيا تحلية المياه (Desalination) والتناضح العكسي (Reverse Osmosis) إلى تقديم نفسها كـ (منقذ مائي) إقليمي وهو ما يندرج ضمن استراتيجية (الهيدرو-دبلوماسية) لشرعنة وجودها ودمج اقتصادها في المنطقة عبر اتفاقيات (الماء مقابل الطاقة) مع دول الجوار.

«لقد انتقل الإقليم من منطق ‹تقاسم المياه› إلى منطق ‹عسكرة المياه›، حيث أصبحت السيطرة على منابع الأنهار الدولية ميزة استراتيجية تضاهي في قيمتها السيطرة على حقول النفط.»

كما إن السيطرة الإسرائيلية على منابع نهر اليرموك وبحيرة طبريا تمثل ركيزة في استراتيجية (الردع الهيدروليكي) ضد أي تحرك عربي مما يجعل المياه جزءاً لا يتجزأ من الصراع الجيو- أمني في المنطقة ويحولها من مورد للحياة إلى أداة لتثبيت المشروع الاستيطاني التوسعي.

رابعاً: التغير المناخي كمضاعف للمخاطر الهيدروبوليتيكية

لم يعد التغير المناخي (Climate Change) مجرد تحد بيئي بل أصبح مضاعفاً للمخاطر (Threat Multiplier) يسرع من وتيرة التحولات في توازنات القوة.

تشير التوقعات إلى أن منطقة الشرق الأوسط ستواجه انخفاضاً في الأمطار بنسبة 30% وزيادة في معدلات التبخر (Evaporation) مما يقلل من الفوائض المائية لدول المنبع ويزيد من شراستها في الاحتفاظ بالمياه، هذا الوضع يدفع دول الخليج العربي نحو اعتماد كلي على (التحلية) وهي بنية تحتية حرجة (Critical Infrastructure) معرضة للاستهداف في حال النزاعات المسلحة مما يضيف بعداً أمنياً جديداً لمفهوم القوة.

ويلاحظ إن الإجهاد المائي الشديد (Extreme Water Stress) يقلص من قدرة الدول على تحقيق الأمن الغذائي ويزيد من احتمالات الهجرة المناخية (Climate Migration) التي قد تؤدي إلى قلاقل اجتماعية تهدد استقرار الأنظمة، حيث ان التغير المناخي يفرض على الدول التحول نحو الحكم التكيفي (Adaptive Governance) وتبني نهج (الرابطة) بين الماء والطاقة والغذاء (WEFE Nexus) لكن في ظل غياب الثقة الإقليمية تظل هذه الأزمات البيئية محفزاً للنزاعات الصفرية بدلاً من أن تكون دافعاً للتعاون حيث تسعى كل دولة لتأمين احتياجاتها بشكل أحادي مما يعمق الفجوة بين القوى المهيمنة والدول الضعيفة.

«تحوّل الصراع الهيدروليكي من نزاع تقني حول سنوات الملء والتشغيل، إلى صراع وجودي وإرادات حول ‹الاعتراف والسيادة›، ممّا جعل الأمن القومي لدول المصب رهينة لسياسة الابتزاز الدائم.»

خامساً: دبلوماسية المياه وآفاق (السلم الأزرق)

المنطقة الاقليمية أمام سيناريوهات حروب المياه (Water Wars) التي تلوح في الأفق وتبرز دبلوماسية المياه كمسار وحيد لتجنب الكوارث الوجودية، إن التحول من منطق (السيادة المطلقة) إلى منطق تقاسم المنافع (Benefit-sharing) يتطلب إرادة سياسية تتجاوز الطموحات القومية الضيقة.

القانون الدولي للمياه رغم ثغراته في التنفيذ يوفر إطاراً مبدئياً عبر اتفاقية 1997 التي تؤكد على (الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن - Obligation not to cause significant harm) إن مبادرات مثل (السلم الأزرق - Blue Peace) تهدف إلى تحويل المياه من سبب للصراع إلى محفز للتعاون الإقليمي الشامل عبر إنشاء منصات لتبادل البيانات الهيدرولوجية وبناء مشاريع بنية تحتية مشتركة تزيد من كفاءة الموارد المتاحة، ومع ذلك فإن نجاح هذه الدبلوماسية مرهون بتوفر (توازن القوى) أو وجود وسيط دولي نزيه قادر على إلزام الأطراف باتفاقيات قانونية ملزمة، إن مستقبل الشرق الأوسط يعتمد على قدرته على ابتكار (حوكمة مائية - Water Governance) عابرة للحدود تضمن حقوق الأجيال القادمة وتمنع تحول الندرة إلى وقود للحروب الدائمة.

"التغير المناخي في الشرق الأوسط ليس مجرد تحدٍ بيئي، بل هو 'مضاعِف للمخاطر' يسرّع من وتيرة النزاعات الصفرية، ويحوّل الندرة المائية إلى وقود جاهز للحروب الدائمة."

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن الجيوبوليتيك المائي في الشرق الأوسط قد دخل مرحلة مفصلية من (صراع الإرادات) حيث لم تعد المياه مجرد مورد طبيعي خاضع للقسمة بل أصبحت أداة سيادية مركزية في إعادة هندسة توازنات القوة الإقليمية.

حيث إن التحولات العميقة التي شهدتها أحواض الأنهار الكبرى والسياسات الهيدروليكية القائمة على منطق الهيمنة وفرض الأمر الواقع تفرض على دول المنطقة ضرورة الانتقال من المقاربات الأمنية التقليدية إلى استراتيجيات تعاونية شاملة، ففي ظل التهديدات الوجودية التي يفرضها التغير المناخي بوصفه (مضاعفاً للمخاطر) لم يعد الانفراد بالقرار المائي خياراً مستداماً بل بات يهدد بتفجير نزاعات صفرية تتجاوز الحدود الجغرافية لتضرب عمق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، إن الطريق نحو تحقيق السلم الأزرق يتطلب تجاوز عقلية السيادة المطلقة نحو فضاء تقاسم المنافع والمسؤوليات بما يضمن حقوق الأجيال القادمة في الثروة الزرقاء، وبناءً على هذا التحليل المعمق للواقع المائي المتشابك، يمكن صياغة التوجهات المستقبلية من خلال التوصيات التالية:

1. يجب الانتقال من منطق السيادة المطلقة إلى تبني أطر قانونية دولية ملزمة تنظم حصص المياه العابرة للحدود، بما يضمن حقوق دول المصب التاريخية ويمنع فرض سياسة الأمر الواقع الهيدروليكية التي تهدد الاستقرار الإقليمي.
2. ضرورة اعتماد نهج الرابطة بين الماء والطاقة والغذاء لمواجهة التغيرات المناخية، مع تشجيع الاستثمارات في تقنيات التحلية المتطورة لتقليل النزاعات الصفرية وتعزيز الاستدامة البيئية الشاملة والمستقرة وضمان الأمن الغذائي للأجيال القادمة بالمنطقة.
3. تعزيز دبلوماسية العلوم وتبادل البيانات الهيدرولوجية الدقيقة لبناء الثقة بين الدول، حيث يسهم تدفق المعلومات في نزع تسييس النزاعات المائية وتحويلها من أداة للابتزاز السياسي إلى منصة للتعاون الوظيفي والتقني والبحثي المستدام.

4. تبني استراتيجيات الحوكمة التكيفية لتقليل التبعية المائية عبر تحديث البنية التحتية المتهالكة، ومنع عسكرة الموارد المائية وحماية الأحواض الجوفية من الاستنزاف الجيوسياسي الجائر، لضمان الأمن القومي المستدام وحماية حقوق الإنسان في الوصول للمياه.
5. تأسيس منصات حوار إقليمية شاملة تضم دول المنبع غير العربية لضمان تقاسم المنافع المشتركة مما يساهم في تحقيق (السلم الأزرق) وتجنب سيناريوهات حروب المياه الكارثية، وتحويل الندرة المائية إلى حافز للتكامل الاقتصادي الشامل.